وزارة التّعليم العالي والبحث العِلمي

جامعة باجي مُختار –عنابة–

كُليّة العُلوم الإقتصاديّة والتّجاريّة وعُلوم التّسيير

قِسم العُلوم الماليّة

مُحاضَرات في مِقياس "الماليّة العامّة الإسلامِيَّة"

مُوجَّهَة لطلَبَة السّنة الثّالثة ليسانس "مالِية وصيرفَة إسلامِيَّة"

د/مروى شوادر

السّنة الجامِعِيّة: 2025/2024

المُحاضَرة الأُولى: المالِيَة العامّة في الأنظِمَة الاِقتصادِيَّة المُختلِفَة

مُخطّط المُحاضَرة (أبرز العناصر)

1. نشأة الماليّة العامّة
2. مفهُوم الماليّة العامّة
3. الماليّة العامّة في النُّظُم الاِقتصادِيَّة
4. الماليّة العامّة وعلاقتُها بِعِلم الاِقتصَاد

1. نشأَة الماليَّة العامَّة:

يُمكِن تسليط الضّوء على نشأَة وتطوُّر المالية العامَّة عبر مُختَلَف العُصُور بإيجَاز –على أن يتّم التّفصيل فيها في عناصرٍ لاحِقَة– كما يلي:

1-1- في العُصُور القدِيمَة: اِرتبطَت عمليَّة الحُصُول على الموارد بفرض الجِزيَة على الشُّعُوب المغلُوبَة وعلى عمل الأَرِقَّاء، كمَا عُرِفَت الضّرائب المُباشرة وغير المُباشرة على المُعاملات التجاريّة وعلى نقل مِلكِيَّة الأراضي، ضِف إلى ذلك ظُهُور أنواع مُعيّنة مِن الضّرائب كالضّريبة على عُقُود البيع والضّريبَة على التَّرِكَات.

1-2- في العُصُور الوُسطَى: اِندمَجَت المالية العامَّة مع مالِيَة الحاكِم الخاصَّة، إذْ لم يكُن هُناك تمييز بين النّفقَات العامّة اللّازمة لتسيير المرافق العامّة وبين النّفقَات الخاصّة للحاكِم ولأُسرتِه، وكانت الدّولة تستمِدُّ إيراداتِها مِن أملاك الحاكِم، وكذا مِن الإستيلاء والمُصادَرَة واِستِخدام الأفراد في القيَام ببعض الأعمال العامّة مجَّانًا.

1-3- في مرحَلَة الإقتصاد الحُرّ: هذه المرحلة هي نِتَاج الثّورة الصناعيّة في إنجلترا والثّورة الفَرَنسيّة، متَى بدَأَ عهد النّظام الرّأسمَالِي في شكلِهِ التّقليدي القائِم على مبدَأ ***"دَعْهُ يَعمَل دَعْهُ يَمُر"***، ومفادُهُ عدم تدخُّل الدّولَة في المُعاملات الإقتصاديَّة والإجتماعيَّة للأفراد، على اِعتبار أنّ كُل فرد يسعَى إلى تحقيق منفعتِهِ الخاصّة سيُؤدِّي وبِيَدٍ خَفِيَّة إلى تحقيق منفعة الجماعَة (مفهُوم اليد الخفِيَّة لآدم سميث)، وحتّى تتوفّر الحُريّة الإقتصاديَّة والإجتماعيّة والسّياسيّة يجِب عدَم تدخُّل الدّولة في النّشاط الإقتصادِي للأفراد إلّا في حُدُود ضيِّقَة، يُمكِن إيجازُها فيما يلي:

- إشبَاع الحاجات العامَّة مِن أمنٍ ودِفاعٍ وعدالَة.
- الإشراف على بعض المرافق العامّة التي لا يَقْوَى الخَواص على القِيَام بِها لضخامَة تكاليفها، أو لِضَآلة أرباحِها، كالتّعليم، إنشاء الطُّرُق، المُواصلات، المياه، الكهرباء والغاز.

يتّضِح أنّ دور الدّولة في مرحلة الإقتصاد الحُر مُقَيَّد بتحقيق قاعِدَتَين هُما:

- ✓ قاعِدَة توازُن المُوازنَة.
- ✓ الحِيَاد المالِي لنشَاط الدّولة.

وبذلك اِقتصرَ مفهُوم المالية العامَّة على بُعد حِسَابِي خالٍ مِن أي بُعد اِقتصادِي أو اِجتِماعِي، وسَادَ هذا المفهُوم لعِدَّة قُرُون حتّى أوائِل القرن العِشرين (20م).

1-4- في العَصر الحدِيث: مع اِنطِلاق الحرب العالميَّة الأُولى (1914-1918م)، اِضطَرَّت الدّولة للتّدَخُّل في الحياة الإقتصاديَّة والإجتِماعيَّة، وتَعَمَّقَت أبعاد هذا التَّدَخُّل مع وقُوع أزمَة الكساد الكبير سنة 1929م، ومِن أسباب هذا التَّدَخُّل ما يلي:

- رغبَة الدّولة في إشبَاع الحاجات العامَّة، ومُعالجَة بعض المشاكل الإقتصادِيَّة كالبطالة والتَضَخُّم.
- التّقليل مِن التَّفَاوُت في توزيع الدُّخُول والثَّرَوات.
- تفعيل دور القِطاع الخاص في النُّمُو والتَّنمِيَة.
- الحَد مِن نشاط التَّكَتُّلات الرّأسماليّة الإحتِكارِيَّة، وتشجيع المشرُوعات الصّغيرة والمُتوسّطَة.

يُطلَق على الدّولة في هذه المرحَلَة تسمِيَة **"الدّولَة المُتَدَخِّلَة"**، وبذلك أصبَحَت الماليّة العامَّة أكثَرَ تعبيرًا عن فِكرَة الماليّة الوظيفيَّة، إذْ اِتّخَذَت مُوازَنَة الدّولَة طابعًا وظيفيًّا تَجَرَّدَ مِن الإقتصار على إيجَاد التَّوازُن بين الإيرادات العامّة للدّولة ونفقَاتِهَا، وأصبَحَ يُعنَى بتحقيق التّوازُن الإقتصادِي والإجتِماعِي ورَفْع مُستوَى معِيشَة الأفرَاد.

2. مفهُوم الماليَّة العامَّة:

للإحاطَة بمفهُوم الماليَّة العامَّة ينبَغِي المُرُور على المُصطلحات المُشَكِّلَة لهذا المفهُوم، وكذا تِلكَ المُتَّصِلَة بِهِ.

- ✓ **الماليَّة:** تعنِي الذِّمَّة المالية، أي المُمتلكات المُتمثّلة في المداخيل والإيرادات (الجانب الدّائن)، والإلتزامات والدّيُون (الجانب المدين).
- ✓ **العامّة:** أي أنّها تخُص ماليَّة السُّلُطَات العامَّة، المُعَبَّر عنها بالأشخاص المعنوِيَّة العامَّة القائِمَة والموجُودَة بالدّولَة.
- ✓ **الماليَّة العامَّة بالمفهُوم التّقليدي:** هي *"العِلم الذي يتناوَل البحث في نفقَات الدّولة وإيرادَاتِها، والمُوازَنَة بينهُما"*.
- ✓ **الماليّة العامّة بالمفهُوم الحديث:** هي *"دراسة لإقتصادِيَّات القِطَاع العام، أي ذلك العِلم الذي يبحَث في نشَاط الدّولَة عندمَا تستخدِم الوسائِل والأساليب الماليَّة بِشَقَّيْهَا الإيرادِي والإنفاقِي، لتحقيق أهداف المُجتَمَع الإقتصادِيَّة والإجتِماعِيَّة والماليّة"*.

ينُص مضمُون دِراسة الماليّة العامَّة على:

- تحديد حجم الحاجات العامَّة الواجِبَة الإشبَاع.

- تحديد الوسائِل أو الأدَوات الكفيلَة بتوفير الموارِد لإشباع حاجات المُجتمع.
- تحدِيد تأثِير نشاط الدّولَة على الإقتصاد القومِي.

✓ **الحاجَات العامَّة:** تُعنَى الماليّة العامّة بدراسة الحاجات العامّة التي يُشبِعُها النّشاط العام، إذ تنقسِم الحاجات مِن حيثُ مِعيار الإشبَاع إلى قِسمَين: قِسم يقُوم بإشباعِه النّشاط الخاص ويُعرَف **بالحاجات الخاصَّة أو الفردِيَّة**، وقِسم آخَر هُو **الحاجَات العامَّة**، والحاجَة هي *"الشُّعُور بالحِرمَان أو بِفُقدانِ شيء مَا"*، أمَّا **الحاجَات العامَّة فتُعرَف** بأنّها: *"الحاجَة الجمَاعِيَّة التي يقُوم النّشاط العام بإشباعِها، ويترتَّب عن ذلك منفعَة جماعِيَّة"*.

3. الماليَّة العامَّة في النُّظُم الإقتصادِيَّة:

يختَلِف دور الماليَّة العامَّة مِن دولةٍ إلى أُخرى، تِبَعًا لطبيعَة النِّظَام الإقتصادِي الذي يسُود فيها، وكذا درجَة تطوُّرِه.

3-1- الماليَّة العامَّة في النُّظُم السّابِقَة للنِّظَام الرّأسمَالِي: لم يكُن للدّولَة دورًا واضِحًا كإطار سياسي واقتصادِي، فالأنظِمَة السّابقة للنّظام الرّأسمالي كانت تقُوم على سُلطة الأقاليم، المناطق، المُقاطعات، أو الإقطاعات، وبالتّالي لم تُكن تُوجَد حينها حُكُومة مركزِيَّة ترتبِط الماليّة العامّة بها، ولذلك كانت ماليَّة الدّولَة **تندمِج** مع ماليَّة الحاكِم الذي يُمثِّلُهُ الأمير أو السّيّد أو الإقطاعِي -كما ذكرنا سابِقًا-، وبالتّالي فإنّ إنفاقه على الحاجات العامّة لم يكُن يختلِف عن إنفاقِهِ على أُسرتِهِ وأفراد عشيرتِهِ، أو منطقته، ودُون وُجُود قواعد أو قوانين سِوى تِلك التي تُحدِّدُها الأعراف والتّقاليد الإجتماعيّة السّائدة وطبيعة العلاقَة بين الحاكِم ومرؤوسِيه، فلم يكُن هُناك فصل واضِح بين ماليّة الدّولة وماليّة الحاكِم حتّى اِنهيار النّظام الإقطاعِي وبِدَايَات نُشُوء الإقتصاد الرّأسمالِي.

3-2- الماليَّة العامَّة في النّظام الإقتصادِي الرّأسمَالِي: اِختلفَ دور الماليَّة العامّة في النّظام الرّأسمالي تِبَعًا لمراحِل تطوُّر هذا النِّظَام.

أ- في مرحلَة نُشُوء النّظام الرّأسمالي: اِرتبَطَت هذه المرحلَة بتعزيز التّجارَة، الإكتشافَات الجُغرافِيَّة، الحُصُول على المعادِن النّمينة (الذّهب والفِضَّة خاصّةً)، وكذا التّأكِيد على الزّراعَة كأسَاس للنّشاطات الإقتصادِيَّة في المذهَب الطّبيعي، ومِن ثمَّ اِرتبطَ دوْر الدّولة ونشاطِهَا المالِي بتطوِير الزّراعة وخُصِّصَت نفقَاتُها لهذا الغَرَض، كما اِعتمدَت إيرادَات الدّولَة على تِلك المُتأتِيَّة مِن الزّراعة والمُرتبِطَة بها.

ب- في مرحلة الدّولة الرّأسماليّة المُحايِدة: تمَّ التّأكِيد في هذه المرحلة على الدّور المُحايِد للدّولة الرّأسماليَّة بِاعتبارها حامِيَة وحارِسَة للمُجتمع وللاِقتصاد، وهُو ما يعنِي أنّ دورها المالي هُو دوْر اِستهلاكِي لا تُمارِس الدّولة في إطارِه نشَاطًا إنتاجِيًّا، وأنَّ إنفاقها يجِب أن يتِم في أضيق نطاق مُمكن، كوُنُه يتضمّن تبذِيرًا وابتِعادًا عن العقلانِيَّة والرُّشد، وأنّ الفرد والجِهات الخاصَّة أكثَر حِرصًا وعقلانِيَّة عندَ القِيَام بالإنتَاج وأداء الخدمَات. وتستنِد الدّولة في حُصُولِها على الإيرادات على مبدأ العدالة والمُساواة، مع ضرورة إحدَاث التّوازُن بين الإيرَادَات العامَّة والنّفقَات العامَّة، وبالتّالِي فإنَّ مُهِمَّة الماليَّة العامَّة في هذه المرحَلَة تنحصِر في توفِير الإيرادات العامَّة لتغطِيَة النّفقَات العامَّة.

ج- في مرحلة الدّولة الرّأسماليّة المُتَدَخِّلة: تجسَّدَت في ظِل النّظام الرّأسمالي العديد مِن التّطَوُّرَات، مِنها بُروز القِوى الاِحتكاريَّة في الأسواق، وكذا اِنحراف الأفراد عن مسارِهِم في تحقيق النَّفع العام والسّعي إلى تحقيق مصالحِهِم الخاصّة دُون الاِهتمام بتوفير الحاجات الأساسيّة وتِلك ذات المصلحة العامَّة، كذلك اِستغلال الموارد بِما يُحقِّق المصلحَة الخاصَّة وبِما قد يتعارَض مع مصلَحَة المُجتمع. وكنتِيجَة لذلك برزَت الحاجَة المُلِحَّة إلى ضرورة تدَخُّل الدّولة في النّشاطات الاِقتصاديَّة، بحيثُ تُؤثّر الماليّة العامّة في هذه النّشاطات وتتأثَّر بها، أي زيادة نشاط الدّولة المالي بزيادَة دور الماليّة العامّة الذي لم يعُد حِيَادِيًّا بل تَدَخُّلِيًّا، إلّا أنّه يبقَى رغم ذلك دوْرًا عِلاجِيًّا أكثَر مِنهُ توجِيهِيًّا في الاِقتصاد.

د- في مرحلة الدّولة الرّأسماليّة المُوَجِّهَة: أدّى ظُهُور العُيُوب المُرتبطة بالنّظام الرّأسمالي مع بُرُوز الحاجة إلى توجيه الدّولة للموارد والنّشاطات الاِقتصاديّة، وظهور دُول المُعسكَر الشّرقي واِنتشار الوعي بالأفكَار الاِشتراكِيَّة ومبادئ العدالة الاِجتِماعيَّة، إلى ضرورة قيام الدّولة بدور المُوَجّه لعمل النّشاطات الاِقتصاديَّة مِن خلال إنفاقها العام وإيراداتِها العامّة، بشكلٍ يتِمُّ بمُوجبِه ضمان موارد ماليّة أكبر تُوَجَّه لتحقيق الصّالح الاِجتماعي العام وتلبية اِحتياجات المُجتمع، وبذلك أصبح هدف الدّولة والماليّة العامّة هُو تحقيق الرّفاهيّة العامّة، واِستمرار النُّمُو المُنتَظَم للاِقتصاد، مع العمَل على تحقيق اِستقرار اِقتصادِي، وضمان إعادة توزيع الدَّخل بِما يُحقّق عدالة اِجتماعيّة أكبر، وبالتّالي اِرتبط دور الماليّة العامّة في هذه المرحلة بتوفير الدّولة للموارد اللّازمة لقيامِها بتوجيه النّشاطات الاِقتصاديَّة، وبِمَا يخدُم المُجتمع في كافَّة جوانِبِه ونشَاطَاتِه.

3-3- الماليَّة العامَّة في النّظام الاِقتصادِي الاِشتراكِي: إنَّ دَور الماليّة العامّة في الاِقتصاد الاِشتراكِي يتّسِع بدرجةٍ كبيرة مع اِتِّسَاع دوْر الدّولة، والذي يتضمّن قيام هذه الأخيرة ذاتها بِكُلّ أو بمُعظم النّشاطات الاِقتصاديّة خاصّةً الإنتاجيّة مِنها، مِن خلال مِلكِيَّة الدّولة وإدارتِهَا عن طريق التّخطِيط الشّامل وتخصيص الموارد لتحقيق المصلحة الاِجتماعيّة. وبالتّالي بَرَزَ الدّور المُهم والأساسي للماليَّة العامَّة في هذا النّظام بِاعتبارها

جُـزءًا مِـن نشـاط الدّولـة الاِقتصـادِي ومِـن عملِهـا وتَطَوُّرِهـا، إذْ أنَّ نشـاط الدّولَـة المـالِي مُرادِفًـا لنشـاط الدّولـة الاِقتصادِي ومُكوِّن أساسي فيه.

4. الماليَّة العامَّة وعلاقَتُها بِعِلم الاِقتصَاد:

يبحَث عِلم الاِقتصاد عن أفضَل الوسائِل لإشبَاع الحاجات الإنسانيّة المُتعدّدة في ظِل نُدْرَة الموارد الطبيعيَّة، وتبحَث الماليّة العامَّة بدورِها في أفضَل الوسائِل لإشباع الحاجات العامَّة مِن الموارد الماليّة المُتاحَة للدّولَة والمحدُودة عادةً، هذا مِن ناحِيَة التّشابُه في الموضُوع. وفي العصر الحديث اِرتبطت الماليّة العامَّة اِرتباطًا وثِيقًا بمُختلف نواحِي الحياة الاِقتصاديَّة، وأصبحت دراسة المُشكلات الاِقتصاديّة ذات الصّلة بالماليّة العامَّة تُمثِّلُ جُزءًا مُستقِلًّا بحدّ ذاتِه، ممّا أدّى إلى نُشوء فرع جديد أُطلِقَ عليها **"عِلم اِقتصادِيّات الماليّة العامّة"** أو **"الاِقتصاد المالي"** (L'économie Financière)، وهُو *"العِلم الذي يدرُس الظّاهرة الماليّة مِن زاويتِها الكُليّة، ويقُوم بتحليل التّدفُّقات الماليَّة"*.

- **المراجع:**

1- محمد خالد المهايني: مُحاضرات في الماليّة العامّة، المعهد الوطني للإدارة العامّة –الدّورة التحضيريّة–، 2013.

2- كهينة رشام: مُحاضرات في مقياس الماليّة العامّة، مطبوعة مُوجّهة لطلبة اللّيسانس علوم الماليّة والمحاسبة، علوم اِقتصاديّة وعُلُوم تجاريّة، جامعة أوكلي محند أولحاج –البويرة–، الجزائر، 2019.

3- فليح خلف: مدخَل إلى الماليّة العامّة، ط1، عالم الكُتُب الحديث، إربد(الأردن)، 2017.

4- زهير زاوش: مُحاضرات في الماليّة العامّة مُوجّهَة إلى طلبة السّنة الثّانية عُلُوم اِقتصاديَّة، جامعة عبد الحميد مهري–قسنطينة 2–، الجزائر، 2019.